DP

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

DP/1997/L.13
20 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، نيويورك
البند ٧ من جدول الأعمال

التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع التقرير

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١ - قدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1997/15)، مشيرا إلى الأهمية الكبيرة التي يعزوها لمناقشة البند، وأشار إلى الشكل الموحد لعرض التقارير الذي اتفق عليه مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، ونطاق الشمول في تقرير متابعة قرارات الجمعية العامة الأربعة ذات الصلة والمتمايزة فيما بينها، وإدراج ملاحظات المجلس التنفيذي وتوصياته بشأن تقرير العام السابق.

٢ - وذكر أن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/٩٦ ترتبط ارتباطا مباشرا بتنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠، وأن من مهامه بصفته مديرا للبرنامج تولي الدعوة إلى عقد اللجنة التنفيذية لفريق التعاون الإنمائي من بين الأفرقة القطاعية الأربعة التي أنشأها الأمين العام. وبصفته داعيا إلى عقد اللجنة التنفيذية، فقد أعطى الأولوية لمتابعة قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ وتنفيذ ما حدده الأمين العام بتدابير إصلاح "المسار الأول" في فريق التعاون الإنمائي. وتستهدف اللجنة التنفيذية، التي تجتمع شهريا - تعزيز نظام المنسقين المقيمين والتحول نحو الأخذ بأماكن العمل والخدمات المشتركة، ووضع إطار للمساعدة الإنمائية خاص بالأمم المتحدة. وقد وافقت اللجنة التنفيذية في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ على الإبقاء على الترتيب الحالي بشأن نظام المنسقين المقيمين تحت ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ضوء ما هو مفهوم بأنه ستطرأ تحسينات رئيسية على طريقة عمل هذا النظام. ثم وصف مدير البرنامج عدة

210597 210597 97-13208

أوجه من نظام المنسقين المقيمين ستتولى بحثها اللجنة التنفيذية لفريق التعاون الإنمائي، وأفاض في بيان الميزات النسبية لتولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيادة نظام المنسقين المقيمين. فالقيادة التي يمارسها مدير البرنامج بصفته الداعي إلى عقد اللجنة التنفيذية لفريق التعاون الإنمائي أمر يتفق مع ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نظام المنسقين المقيمين على الصعيد القطري. وذكر أن فريق التعاون الإنمائي قد تناول موضوع أماكن العمل والخدمات المشتركة، وإطار التعاون الإنمائي المقترح. وسوف يجري تعزيز مكتب دعم وخدمات منظومة الأمم المتحدة، الذي يُسانده في دوره بصفته الداعي إلى عقد اللجنة التنفيذية، وذلك من خلال إعارات تتم مستقبلا للموظفين من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي.

٣ - وفي معرض الإشارة إلى مثال من أفضل أمثلة النشاط المنسق على نطاق المنظومة، نوه مدير البرنامج بأعمال الفرق المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية كي تؤلف إطارا متكاملا لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وسوف يقوم مكتب دعم وخدمات منظومة الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية التابعة للجنة التنسيق الإدارية بعقد حلقة عمل عن متابعة المؤتمرات في خريف ١٩٩٧ في مركز تورينو، قبل استئناف استعراض الموضوع في الدورة الثانية للجنة التنسيق الإدارية في ١٩٩٧. ثم عرض مدير البرنامج لاهتمامه بترشيد العلاقة بين عملية استعراض متابعة المؤتمرات من جانب الأفرقة المشتركة بين الوكالات وعلى الصعيد الحكومي الدولي، بما في ذلك الحاجة إلى ترتيبات أكثر اتساقا لتقديم التقارير. فمن الممكن - مثلا - أن تتولى الوكالات الرئيسية المعنية تقديم تقرير عن كل مؤتمر إلى اللجنة الفنية المعنية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبالمثل، يمكن أن تعد للمجلس سنويا تقارير تستند إلى جهود فرق العمل الثلاث التابعة للجنة التنسيق الإدارية واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين، على أن يتولى تنسيقها الجانب الداعي إلى عقد فريق التعاون الإنمائي. وبذلك يمكن إعداد التقارير الخاصة بالتنفيذ الشامل عن كل مؤتمر على حدة، وإعداد تقارير عن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لبلدان البرنامج.

٤ - وفي إطار متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦، أورد التقرير (DP/1997/15) التدابير المتخذة لتحسين التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز. وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على علم بالاتجاهات الجديدة لإدارة البنك الدولي، وأنه يأمل في إمكانية تطوير الحوار مع البنك من أجل ضمان التكامل وتقسيم العمل بين المنظمتين. وأعرب عن رأيه بأن المساعدة التقنية التعاونية القائمة على المنح والهادفة إلى بناء قدرات التسيير والإدارة الأساسية لصالح التنمية البشرية المستدامة ينبغي أن تكون مسؤولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥ - وفي معرض الإشارة إلى متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، أبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن البرنامج بصدد وضع استراتيجية تمويل شاملة. بيد أن عدد المشاورات غير الرسمية بشأن موضوعات أخرى لم يترك فرصة لعقد مشاورات غير رسمية تمهد الطريق لاستراتيجية التمويل. وقال إنه يأمل أن تغدو الورقة الخاصة بذلك متاحة في الدورة العادية الثالثة في عام ١٩٩٧، عقب مباحثات الدورة الحالية،

وفي المشاورات غير الرسمية التي ستعقد في حزيران/يونيه، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتضم الفقرتان ٣٣ و ٣٦ من الوثيقة DP/1997/15 نواة استراتيجية لتعبئة الموارد، سيجري تفصيلها في الورقة المشار إليها. وذكر أن الإيرادات المتوقعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٩٩٧ تُقدر بملياري دولار من الموارد الإجمالية، منها ٨٠٠ مليون دولار تقريبا تبرعات للميزانية الأساسية. وأكد أنه في حين أن هدف تعبئة الموارد الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيتمثل في المجموع الكلي لجميع أهداف تعبئة الموارد التي تخص أطر التعاون القطري، إلا أن القاعدة الصلبة هي المساهمات في الميزانية الأساسية. وينبغي النظر بجدية إلى هدف تعبئة الموارد الأساسية البالغ ٣,٣ مليار دولار للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، والوارد في مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥. ورغم ما قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إصلاح وتبسيط تنظيمي وتحسينات في التسيير والإدارة، حسبما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، فقد استمر الانخفاض في المساهمات في الميزانية الأساسية. وإذا كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينهض بجميع المهام المسندة إليه مسؤوليتها وأن يستجيب بفعالية لاحتياجات البلدان النامية، فلا بد من أن يتوافر لميزانيته الأساسية مزيد من المساهمات. ويود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتحول إلى استراتيجية تمويل تحقق قاعدة أعلى مستوى وأكثر قابلية للتنبؤ مما عليه الأمر في الوقت الحالي.

٦ - ثم قام نائب المديرة التنفيذية (السياسة والإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعرض تقارير الصندوق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ((DP/FPA/1997/10 (Part V)، مؤكدا أن تنسيق الأنشطة التنفيذية أمر يلقى الاعتراف الواسع بأولويته المطلقة في إطار الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا الصدد العمل الوثيق مع جميع شركائه في العمل الإنمائي، حيث يجري ذلك على سبيل المثال في رئاسة فرق العمل المشتركة بين الوكالات لمتابعة المؤتمرات الدولية، والمشاركة في عدد من الآليات، مثل الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، ولجنة التنسيق الإدارية، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، بالإضافة إلى مواصلة تعاونه الوثيق مع الوكالات والمنظمات الأخرى في تعزيز نظام المنسقين المقيمين.

٧ - وأبلغ نائب المديرة التنفيذية (السياسة والإدارة) المجلس التنفيذي أن العلاقات بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسات بريتون وودز وتمويل الأنشطة التنفيذية قد تناولتها الوثيقة كخطوات مطردة في اتجاه استعراض السياسة للسنوات الثلاث المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٨. ويجري تنسيق موقف صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة كجزء من تقرير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والصندوق بصدد استكشاف طرائق جديدة للتعاون مع مؤسسات بريتون وودز في إطار ولايته. ومن بين الموضوعات الأخرى التي يتناولها التقرير موضوع تحقيق الاتساق بين عمليات البرنامج، والتنفيذ الوطني وبناء القدرات الوطنية، ومراقبة برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وتقييمها.

ملاحظات عامة

٨ - رحبت الوفود بالملاحظات التمهيدية لمدير البرنامج ونائب المديرة التنفيذية، معربة عن ارتياحها للتقريرين المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من مدير البرنامج (DP/1997/15) ومن المديرة

التنفيذية ((DP/FPA/1997/10 (Part V)، ومشيرة إلى ما طرأ عليهما من تحسينات بالمقارنة إلى السنوات السابقة. وذكر بعض المتكلمين أن من الممكن أن يدرج في التقارير التي تُقدم مستقبلا إلى المجلس مزيد من التحليل والإشارة إلى المشكلات التي يواجهها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ التشريعات. ومن المرغوب فيه كذلك إيراد مزيد من المعلومات عن الروابط مع عملية الإصلاح الشامل في الأمم المتحدة. وأعربت الوفود عن تقديرها لأن التقارير اتخذت شكلا مشتركا مع تقارير صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، ولاحظت أن محتوياتها تصور تقدما في متابعة وتنفيذ قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واقترح عدد من الوفود أن تتضمن التقارير توصيات مقترحة على المجلس بشأن متابعة القـــرارات. وطالب أحد الوفود بمزيد من الوضوح في البيانات الواردة بتقرير صندوق الأمم المتحـــدة للسكان فيما يتصـل بالعمليات التي تجرى على المستوى القطـــري، وأعرب عن تأييده لتوصـــية من المديرة التنفيذية بتقليل ترتيبات تقديم التقارير وتبسيطها.

٩ - وشدد متكلم باسم المجموعة الأفريقية على تأييد هذه المجموعة الإقليمية للأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متابعة قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسبما ورد في الوثيقة DP/1997/15.

متابعة تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٦

١٠ - رحب متكلمون كثيرون بملاحظات مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ذلك الجزء من التقرير الذي يتعلق بالقرار، وخاصة فيما يتصل بنظام المنسقين المقيمين وبزيادة الالتزام بالمشاركة، على صعيد المقر وعلى الصعيد القطري على السواء. وقد لوحظ تقدم كبير في هذا المجال، بما في ذلك الجانب الخاص بالمواءمة بين دورات البرنامج وأساليب عرض الميزانية. وأبدي طلب باستكمال بيان إنجازات البرنامج، وهو المجال الذي أكد عديد من المتكلمين وجوب استمرار اعتباره الأولوية الأولى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وطلب متكلم - باسمه وباسم آخر أيضا - معلومات عن الـ ٢٦ بلدا التي لن تكون لديها برامج متوائمة بحلول عام ١٩٩٩. وجرى التعبير عن الترحيب بزيادة البرامج المنفذة وطنيا، مع التشديد على أهمية زيادتها، كما أعرب المتكلمون عن ترحيبهم بإصدار الدليل المرجعي للأنشطة التنفيذية، وعن تأييد نهوض برناج الأمم المتحدة الإنمائي بدور القيادة في نظام المنسقين المقيمين، وعن الرغبة في الحصول على مزيد من المعلومات عن تنسيق الأنشطة الإقليمية.

١١ - وطالب المتكلمون بضرورة مواصلة وتعزيز الجهود المبذولة لتوسيع دائرة المنسقين المقيمين القادمين من مختلف المنظمات التابعة للأمم المتحدة. وطلب بعضهم أن يواصل المدير تزويد المجلس التنفيذي في دوراته المقبلة بمعلومات مستوفاة عن آخر أعداد المنسقين المقيمين القادمين من خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبمعلومات عن الموظفين المعارين إلى مكتب دعم وخدمات منظومة الأمم المتحدة. وأكد متكلمون عديدون أهمية تعزيز نظام المنسقين المقيمين، مبرزين ضرورة التزام جميع المنظمات التزاما كاملا بذلك الهدف. وأشار متكلم إلى ضرورة تميز المنسقين المقيمين بالحياد، وبالقدرة على العمل من منطلق المشاركة مع الأطراف الأخرى في المنظومة. وطلب متكلم آخر مزيدا من المعلومات عن تكلفة إدارة نظام المنسقين المقيمين.

١٢ - وحثت وفود متعددة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة التحول إلى أماكن عمل وخدمات مشتركة للوفاء بمتطلبات قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠. ورأى بعض المتكلمين أن الوثيقة (DP/1997/15) تتضمن تحفظات بصدد هذه المسألة. وأيد عدد من المتكلمين ضرورة معالجة موضوع أماكن العمل والخدمات المشتركة من منطلق النظر في كل حالة على حدة. وذكر أحد الوفود أنه يدرس مسألة "إضفاء المرونة" على مخصصات التمويل للتشجيع على التحول إلى أماكن العمل المشتركة في ١٩٩٧. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن الإشارة الواردة في الفقرة ٢٨ بشأن استخدام مستشارين عقاريين بواسطة الفريق الفرعي المعني بأماكن العمل والخدمات المشتركة التابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. وأثير تساؤل عما إذا كان اختلاف نظم المعلومات بين مختلف الصناديق والبرامج يؤدي إلى تأثير سلبي على تحقيق المواءمة.

١٣ - وجرى كذلك الإعراب عن تشجيع تحقيق المزيد من المواءمة بين أنشطة الرصد والتقييم التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤ - ورحب الكثير من الوفود بالإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو المبين في تقريره في المجالات التالية: المواءمة بين الدورات البرنامجية وإجراءات البرمجة؛ التنفيذ الوطني وبناء القدرات الوطنية؛ الرصد والتقييم ثم اللامركزية وتنسيق عروض الميزانية. وكان موضع ترحيب أيضا إنجاز ما يقرب من نسبة ٥٠ الى ٥٠ فيما يتعلق بالجنسين بين الموظفين الفنيين. وفيما يتصل بالرصد والتقييم، رحبت الوفود بإدراج الدروس المستفادة في عروض البرامج القطرية. كما رحب متكلمون عديدون بالالتزام الواضح من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان إزاء نظام المنسق المقيم.

١٥ - وأيدت وفود كثيرة استخدام الصندوق النهج البرنامجي ودور المجلس التنفيذي في عملية البرمجة، كما رحبت بالأخذ باللامركزية في سلطة الإقرار كوسيلة لتدعيم الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج، فيما تساءلت وفود قليلة عن الأثر الذي سوف ينجم عن المركزية فيما يتعلق بالإجراءات والدور الذي تقوم به اللجنة التابعة للصندوق المعنية بالاستعراض الداخلي للبرامج.

متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠

١٦ - ذكرت عدة وفود أنها تطلع الى أن تتسلم ورقة الصندوق بشأن التمويل التي ينبغي لها أن تشمل معلومات عن نتائج التناقص في مستويات التمويل في الميزانية الأساسية. وأعرب عدة متكلمين عن القلق بشأن النقص في المساهمات المقدمة الى الموارد الأساسية فيما أكدت وفود على أن الموارد الأساسية تضمن عدالة المساعدات المقدمة وشمولها عالميا. وعمد متكلمون الى تعداد ما رأوه تقاسما مجحفا للأعباء فيما بين المانحين بسبب التركيز على قلة منهم عند أعلى المستويات. كما أن المانحين التقليديين والمانحين الجدد ينبغي تشجيعهم على المزيد من المساهمة في الموارد الأساسية للصندوق. وأثير سؤال حول الصلة بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية على النحو المذكور في الفقرة ٣٧ من الوثيقة DP/1997/15. وتكلم وفد بالأصالة عن نفسه وباسم وفد آخر أيضا فاقترح استكشاف التمويل على أساس أكثر قابلية للتنبؤ كأن يكون ذلك مثلا لدورة قوامها ثلاث سنوات. وكان من دواعي الترحيب أيضا اقتراحات

أخرى بشأن آليات مبتكرة للتمويل. وفيما أيد متكلمون هدف مضاعفة قاعدة موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما هو مذكور في مقترحات التغيير، تساءل آخرون عن إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا.

١٧ - وأعرب متكلم عن تأييده لآلية تقاسم التكاليف الحكومية، وذكر أن هذا الجانب لم يحظ بتفصيل في الوثيقة ومن ثم يقتضي الأمر مزيدا من المعلومات عن هذه الآلية من أجل إجراء مناقشة كاملة بشأنها. وذكر أن غالبية مشاريع تقاسم التكاليف في بلده تتعلق مباشرة ببرامج التنمية البشرية المستدامة أو ببرامج أساليب الإدارة والحكم.

١٨ - وأفاد وفد المجلس التنفيذي عن تقديم طلب من أجل زيادة التمويل المقدم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة لعام ١٩٩٨ فوق مستوى تمويله في عام ١٩٩٧ ليصل الى ١٠٠ مليون دولار. وأيد وفده فعالية استخدام الموارد من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوسيلة تكفل المزيد من المساهمات من المانحين الرئيسيين. وأشار الى أن برامج البرنامج الإنمائي بالذات ينبغي أن تتوجه نحو تركيز أوضح والى التقليل من الازدواجية مع البرامج التي تعمل فيها المنظمات الأخرى. وقد يحتاج الأمر الى المزيد من تدابير الاقتصاد بما في ذلك النظر في إغلاق بعض مكاتب الأمم المتحدة الإنمائي.

١٩ - وطالب بعض المتكلمين بالمزيد من المعلومات عن طرائق الإفادة من القطاع الخاص بوصفه موردا إضافيا للتمويل على النحو المذكور في الفقرة ٣٦ من الوثيقة DP/1997/15. ونصح البعض بتوخي الحذر فيما يتعلق بهذا النشاط بعد أن لوحظ أن التدفقات الخاصة من رأس المال كثيرا ما لا تذهب إلا لعدد صغير من البلدان.

٢٠ - وأعرب وفد عن رأيه بأن دور البرنامج الإنمائي في مؤتمر قمة ليون ينبغي إدراجه في الوثيقة.

٢١ - وفيما يتعلق بموارد صندوق الأمم المتحدة للسكان، رحبت وفود كثيرة بورقة غرفة الاجتماع بشأن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: النتائج المترتبة على النقص في الموارد حتى عام ٢٠٠٠ DP/FPA/1997/CRP.1. ولاحظت وفود أن الورقة، بما احتوته من وضوح في أهداف وغايات الموارد، تمثل مساهمة طيبة للمزيد من النقاش حول مسائل من قبيل طرق ووسائل زيادة الموارد الأساسية اللازمة للأنشطة التشغيلية. وقد طلب المجلس التنفيذي أن يصقل الصندوق المنهجية الواردة في الورقة ويقدمها بوصفها وثيقة رسمية في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. وأيد عدد من الوفود الزيادة في مخصصات موارد البرامج لأفريقيا ما بين عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦، فيما لاحظ وفد أن مبادرات صندوق السكان المقترحة بشأن مبادلات الديون ستحتاج إلى دراسة في ضوء الآليات القائمة للتخفيف من عبء الديون.

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٦ والمقررات المتخذة في المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة بما في ذلك تنفيذ برامج العمل التي اعتمدتها تلك المؤتمرات

٢٢ - أعربت عدة وفود عن تأييدها لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الواردة في منشور لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون "تشكيل القرن الحادي والعشرين" والصلة بين هذه الاستراتيجية وإطار العمل المتكامل لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة. وأكد أحد الوفود الأهمية الجوهرية للأنشطة المبذولة في هذا الصدد على الصعيد القطري منبها الى ضرورة أن يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع المانحين الثنائيين، على الاضطلاع بدور قيادي في التنسيق المحلي لمتابعة المؤتمرات وفي استراتيجية لجنة المساعدة المذكورة. كما طلب الوفد معلومات عن مشاركة البرنامج الإنمائي في الحلقات الدراسية التي يتعاون على عقدها البنك الدولي ولجنة المساعدة بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة، المقرر عقدها في باريس يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧. وأبدي تعليق إيجابي على دور البرنامج الإنمائي بالتنسيق مع متابعة المؤتمرات سواء على صعيد لجنة التنسيق الإدارية أو على الصعد القطرية. وقد لقي الترحيب أيضا ورقة غرفة الاجتماع بشأن مفهوم ٢٠/٢٠ (DP/1997/CRP.20). وطُلب أيضا المزيد من المعلومات عن متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية بالإضافة إلى طلب بأن تصدر في شكل مكتوب مقترحات مدير البرنامج لتعزيز متابعة المؤتمرات في المنتديات الحكومية الدولية.

٢٣ - ورحبت وفود كثيرة بأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في متابعة المؤتمرات الدولية وبالذات دوره في ترأس فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. ولقيت مشاركة الصندوق في فرقتي العمل التابعتين للجنة التنسيق الإدارية قبولا إيجابيا.

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦

٢٤ - جرى تشجيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعاونه مع مؤسسات بريتون وودز ولا سيما البنك الدولي. ونوه متكلمون كثيرون بتأييدهم للاتفاقات الرسمية التي وقعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وطُلب المزيد من التفاصيل بشأن التعاون مع البنك الدولي في عمليات واستراتيجيات تقييم الفقر.

٢٥ - وأكدت عدة وفود على ضرورة أن يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تدعيم صلته مع المنظمات المتعددة الأطراف بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومع الشركاء الثنائيين. وفي الوقت نفسه ينبغي للصندوق أن يواصل تعزيز ودعم التعاون بين بلدان الجنوب مع إيلاء المزيد من المؤازرة للتعاون مع البنك الدولي على الصعيد القطري ضمانا للمزيد من تساوق السياسات.

الردود

٢٦ - وجه مدير البرنامج الشكر للوفود على تعليقاتها وأجاب على الاستفسارات التي أثيرت فلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كثيرا ما يتعذر عليه أن يحدد أثر أنشطته كميا ومن ثم سيتم في هذا الصدد الاضطلاع بالمزيد من التحليل. وقال إنه سيرحب بآراء منظمات المعونة الثنائية بشأن أسلوب قياس العلاقة بين توافر الموارد وأثرها.

٢٧ - وأكد على الصلة القوية القائمة بين الإصلاح في الأمم المتحدة وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قائلا إن الإصلاح في الأمم المتحدة كان موضع رصد دقيق وإنه قد روعي في مقترحات التغيير التي طـُرحت من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووافق على ضرورة أن يعمل نظام المنسق المقيم لخدمة المنظومة ككل وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يكرس جهوده باستمرار لدعم هذا النظام.

٢٨ - وقال إنه في عدد يبلغ مجموعه ٨١ بلدا، سيتم المواءمة بين دورات البرمجة بحلول عام ١٩٩٩. وبرغم أن هناك ٢٦ برنامجا ما برحت تتطلب مواءمة، فقد أكد الالتزام القوي من جانب البرنامج الإنمائي بإنجاز هذا الهدف، موضحا أن إطار المساعدة الإنمائية سوف يكفل مواءمة دورات البرمجة.

٢٩ - وأكد التزام البرنامج الإنمائي إزاء المنطلقات المشتركة وأشار إلى أن الانتقال من الملكية إلى الاستئجار سوف يقلل الحاجة إلى استخدام استشاريين في مجال العقارات. وأوضح أن ثمة ١٧ التزاما من صناديق وبرامج أخرى تم التعهد بها لتوسيع مجمع المنسقين المقيمين. وأشار أيضا إلى عدم الاستجابة إلى الإعلانات عن وظائف معينة بوصفه عاملا أسهم في التحرك نحو توسيع المجمع المذكور. وقال إن هناك آليـــة غيـر رسمية بـــدأ العمل بها في نيسان/أبريل لاستكشاف الاختلافات في نظم المعلومات فيما بين أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٣٠ - وذكر مدير البرنامج الإنمائي أن البرنامج سوف يتصل بالمانحين الجدد للحصول على مساهماتهم في الموارد الأساسية. ثم أعرب عن تفاؤله الحذر إزاء ما تحقق من تقدم في هذا المجال ولكنه أكد أن المساهمات المتأتية من المانحين التقليديين لا يمكن الاستعاضة عنها. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف يمضي بحذر إلى جمع الأموال من المصادر الخاصة مؤكدا على أن البرنامج الإنمائي يساهم بأفكاره في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المصادر المبتكرة للتمويل. ولاحظ أن الانخفاض في المساهمات الأساسية يرتبط بانخفاض شامل في المساعدة الإنمائية الرسمية منبها إلى ضرورة زيادة نصيب الأمم المتحدة في المساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن البرنامج الإنمائي يمكن في هذا الصدد أن يدير ضعف مبلغ الموارد المتاحة له في الوقت الحالي. كما أعرب عن ترحيبه بإجراء مناقشة غير رسمية مع المجلس التنفيذي بشأن تعبئة الموارد. وردا على استفسار أثير، ذكر أن زيادة المساهمات إلى الموارد الأساسية يمكن أن تـُشكل بالفعل قوة دفع لزيادة المساهمات غير الأساسية على النحو الموضح في الفقرة ٣٧ من الوثيقة. وأحاط المجلس علما بأنه سوف يقدم عرضا منفصلا بشأن تنفيذ البرامج في مرحلة لاحقة من الدورة.

٣١ - وردا على استفسارات أثيرت، نوه بأن البرنامج الإنمائي لعب دورا، سواء في قمة ليون أو في وضع استراتيجية لجنة المساعدة الإنمائية. أما متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية بوصفه مؤتمرا عقد في الآونة الأخيرة فلم تمض قدما على النحو على غرار ما تم بالنسبة للمؤتمرات الأخرى. ولاحظ أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولجنة التنسيق الإدارية وافقتا على أن تتم المتابعة ضمن إطار المتابعة المتكاملة للمؤتمرات.

٣٢ - وردا على سؤال أثير، أوضح نائب المديرة التنفيذية (السياسة والإدارة) أن لجنة استعراض البرامج هي التي توافق في الوقت الحالي على البرامج والبرامج الفرعية وبعض المشاريع، وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيسعى جاهدا من أجل الأخذ بالمزيد من اللامركزية بما يتيح للمكاتب القطرية أن توافق على جميع المشاريع وتفاصيل البرامج الفرعية. وفيما يتعلق بالتعاون مع البنك الدولي، أفاد بأن مثل هذا التعاون راسخ جيدا من خلال العمل على المستوى القطري في وضع البرامج، وفي المشاورات بين مسؤولي البنك الدولي وبين رؤساء الشُعب الجغرافية في صندوق السكان حول الاستراتيجيات بما يكفل التجانس بين الطرفين. وأوضح أن صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي شاركا أيضا في أمور كثيرة من بينها التعاون بين بلدان الجنوب وفي البرنامج العالمي لمواد منع الحمل. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل مع البنك الدولي ومع لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل صقل المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٣٣ - وأبلغ الرئيس المجلس التنفيذي بأن مسألة تعبئة الموارد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف تطرح في المشاورات غير الرسمية في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٣٤ - ثم أحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير مدير البرنامج بشأن التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1997/15) وتقرير المديرة التنفيذية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/FPA/1997/10، الجزء الخامس) بالإضافة إلى التعليقات المبداة في هذا الشأن وقرر إحالة التقريرين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- - - - -